

الانتخابات الرئاسية للعام

البرنامج السياسي لـ

صالح كبز ابو

مرشح الاتحاد الوطني للتنمية والتجديد
والأحزاب المتحالفة

**معا لجمهورية
إنسانية ومتضامنة**



Union Nationale pour le Développement et le Renouveau

الإتحاد الوطني للتنمية والتجديد

أعضاء المواطنين والمواطنات التشاديين والتشاديات

في شهر أبريل ومايو من العام 2016م، ستحظون بفرصة اختيار من سيقود وطننا خلال السنوات الخمس المقبلة.

بالرغم من انتهاء النظام الديكتاتوري في العام 1990، لم تتحسن أوضاع حقوق الإنسان والحريات المدنية بشكل حقيقي. وعاد البلد من جديد إلى دائرة الديكتاتورية. وما زالت حقوق الإنسان والحريات الأساسية تنتهك دائما، على غرار انتهاك حرية التظاهر التي يضمنها دستورنا.

وبالرغم من اتفاقيات المؤتمر الوطني في العام 1993، لم تكن الدولة قط بهذا الضعف تجاه بعض الأفراد والجماعات التي تتمتع بسلطة مطلقة. فالإدارة والجيش والقضاء، التي من المفترض أن تكون أدوات لتعزيز دولة القانون والديمقراطية والتنمية، تم تحريف مهماتها وأصبحت اليوم مؤسسات أسرية في خدمة عشيرة واحدة.

ومع استخراج البترول منذ عام 2003، لم يبلغ الظلم وعدم المساواة الاجتماعية أبدا هذا المستوى. فقد نهبت ممتلكات الدولة كما تمت خصخصة كل القطاعات الاقتصادية والمالية ذات العائدات الكبيرة لتوضع تحت تصرف شريحة صغيرة على أسس قبلية. استُغلت الموارد الوطنية من خلال شبكات أشبه ما تكون بالماфия ليتم توزيعها على أعضاء النظام وداعميه من السياسيين والعسكريين. فنتجت عن نهب أموال الدول الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحالية والطبقات الضعيفة من الشعب التشادي هم ضحايا هذه الأزمة بشكل أساسي، وخاصة النساء والشباب والمعوقون وكذلك جميع التشاديين الذي لا يؤيدون النظام الحاكم.

وعلى الرغم من الوضع الاجتماعي المتردي الذي يعيشه التشاديون، لم يكن لديه أبدا هذا القدر من العزيمة على التغيير، أنا أعي حجم المسؤولية التي نتحملها معا عندما نقرر المشاركة في استقامة وطننا.

أعضاء المواطنين والمواطنات التشاديين والتشاديات

إن دولتنا اليوم في مفترق طرق. لذا يجب أن يتجمع كل التشاديين المؤمنين بالتغيير بشكل عاجل في حركة مقاومة وطنية واسعة النطاق. من واجبنا أن نخلص البلد من كل قوى الشر للشروع بحزم في سياسة وطنية لإصلاح وتجديد الدولة.

إن انتخابات عام 2016 تعطي دولتنا هذه الفرصة الوحيدة لتحقيق التغيير الذي طالما انتظره الجميع. أدعوكم إلى الانضمام بكثافة إلى مشروع لبناء تشاد. لنضع جميعا الأسس التي ستحكم وطننا؛ لنستعيد معا القيم التي ستكون سمات أمتنا.

صالح كيزابو



1. التوفيق بين مؤسسات الدولة واحتياجات مجتمعنا

إن المؤتمر الوطني في العام 1993 قد أتاح لنا فرصة لإيجاد توافق سياسي وغرس أساس جمهورية عادلة وديمقراطية يسود فيها المساواة. للأسف أهدر النظام كل هذه الجهود بشكل ممنهج. بهدف ضمان الوحدة والتماسك الاجتماعي، يجب أن نصلح بين التشابيين وذلك بإعادة الأسس المذكورة في دستور عام 1996.

1.1. يجب أن يضمن دستورنا وحدتنا الوطنية

أتعهد بإعادة كتابة الدستور الذي تم التصرف فيه بدون أدنى حياة، وذلك برفع البنود التي تحدد مدة وعدد الفترات إلى درجة قيم الجمهورية التي لا يمكن مراجعتها أو المساس بها. أما أنا فلن أطلب أكثر من فترتين رئاسيتين مدة كل واحدة منهما خمسة سنوات.

أتعهد بإعادة التوازن بين سلطات مؤسسات الجمهورية وسلطة رئيس الجمهورية. إذ إنه من الضروري إعادة تحديد الأدوار السياسية لمؤسسات كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ووساطة الجمهورية، والجمعية الوطنية والمجلس الدستوري والمحكمة العليا.

سأقترح قانونا جديدا للأحزاب السياسية وقانونا انتخابيا جديدا يليق بدولة ديمقراطية وذلك بتنظيم حوار وطني شامل.

1.2. إعطاء السلطة لوحدات السلطات المحلية عن طريق لامركزية أكثر ديناميكية

أتعهد بالتطبيق الكامل والنهائي للامركزية المقررة أثناء المؤتمر الوطني والتي ينص عليها الدستور. يجب أن تكون اللامركزية توزيعا فعليا للسلطة وليس مجرد إجراء لإدارة الأراضي.

سأقوم فوراً بتقطيع الأراضي بشكل متناسق اجتماعيا وسياسيا ومرئي اقتصاديا لتجمعاتنا المحلية اللامركزية.

سأبذل قصارى جهدي لثبوت السلطات الممنوحة للتجمعات المحلية اللامركزية بالموارد اللازمة للعمل وذلك بشكل مباشر وفعلي.

من الضروري تنفيذ وتنظيم ما ورد في المادة 211 من الدستور فيما يخص النسب المتعلقة بما تنتجه الأرض وباطنها في التجمعات المحلية اللامركزية.

سأعمل جاهدا على اعتماد نظام لموظفي التجمعات المحلية اللامركزية وإيجاد قانون لمنح العطاءات الحكومية في فترات قصيرة بغية تحقيق اللامركزية النموذجية وجعلها فاعلة.



1.3. سيكون القضاء مستقلا وأكثر نظاما

في مهامه كرئيس للجمهورية، سأضمن استقلالية القضاء. لتحقيق هذا الهدف يجب حتما إعادة هيكلة المجلس الأعلى للقضاء وكذلك نظام القضاة. لقد حان الأوان لنضع حدا للتدخل السافل للسلطة السياسية في القضاء وإدارة مهنة القضاء.

سأقوم بإعادة تنظيم القضاء من أجل إيجاد شفافية أكبر في مهام المؤسسات القضائية المختلفة حتى تستجيب هذه الأخيرة للأسس الإدارية والقضائية. سأضع نظاما جديدا ومستقلا للقضاء الإداري مع مجلس وطني ومحاكم إدارية.

إن المراجعة الشاملة للخريطة القضائية والسجون، وإيجاد سياسة سجون إنسانية واجتماعية، تتوافق مع النصوص القضائية

الوطنية والدولية ستكون من صميم عمل حكومتنا.



سأنشأ أقسام لترجمة في مؤسسات الدولة التي لا توجد فيها هذه الخدمات وأتعهد بتحسين أداء وخدمات أقسام الترجمة المتواجدة عن طريق تأهيل وتكوين المترجمين الجيدين.

سأضمن تعليماً ثنائياً قوياً في كل المستويات، من الابتدائي إلى الإعدادي والثانوي في كل مناطق تشاد. أما مؤسسات التعليم العالي سأنشأ فيها أقسام ثنائية في كل المجالات وذلك لتسهيل البحث العلمي وتوصيل المعلومات باللغتين.

أنا أؤمن بأن المحاضرين هم المؤهلون لتطبيق واسع لهذه النظرة للثنائية اللغوية. لذا سأنشأ إدارة للثنائية تكون تابعة لوزارة التعليم العالي والتي ستكون مهامه وضع ومتابعة وتقييم الثنائية اللغوية في تشاد.

سأمر بإعداد خطة لتدريب تمهيدي ومتواصل أكثر فاعلية وتنوعاً نظراً إلى تعقد جهازنا القضائي. سيخصص لكل جهاز قضائي لائحة للأخلاقيات.

إنه من الضروري أن يتمتع القضاء بالإمكانيات البشرية والأدوات اللازمة لتنفيذ الأحكام. وبذا أنا أؤمن أنه بإمكاننا أن نضع حداً للعقاب الذي يعاني منه شعبنا بشكل يومي.

2. الإعلام هو عماد الديمقراطية

إن كفاح شعبنا من أجل إقامة الديمقراطية يدين بالكثير لرجال الإعلام، على حساب حياتهم في بعض الأحيان. إن سعي النظام إلى السيطرة على وسائل النظام من خلال التدخلات السافرة في شؤونها قد نكس هذه المهنة التي تعتبر حيوية لممارسة السلطة السياسية. فالاستحواذ على مهنة الإعلاميين من قبل أشخاص غير مهنيين، وإغلاق مصادر الخبر لوسائل الإعلام الخاصة وكذا افتقار العديد من مكاتب التحرير قد شوهدت سمعة هذه المهنة النبيلة في تشاد.

أتعهد بوضع قانون بخصوص الوضعية الخاصة للعاملين في الإعلام. ستحدد هذه الوضعية شروط ممارسة هذه المهنة، وستضمن حماية رجل الإعلام، وكذا إدارة مهنته وعمله. سأنظم المجلس الأعلى للإعلام وسأعمل على إيجاد التوازن فيه. سأضع حداً لتدخلات السلطات العامة في مهمة هذا الجهاز وعمله.

1.4. الثنائية اللغوية كعامل للاندماج الوطني

تنص المادة 9 من الدستور على أن "اللغتين الرسميتين للدولة هما الفرنسية والعربية". لذا فإن وضع الثنائية اللغوية وخاصة دعم اللغة العربية، سيكون ضمن أولوياتي. سأقترح لدولتنا سياسة لغوية معدة بشكل جيد، سياسة تتيح للمواطنين استخدام اللغتين الرسميتين حسب الحاجة وجعلها وسيلة للتعايش السلمي بين المجتمعات.

سأقوي استخدام اللغتين الرسميتين في الإدارة العامة وخاصة وفي كل المراسلات والوثائق الإدارية. لتحقيق هذا الهدف، سيستفيد الموظفون وعمال الدولة من دورات مكثفة لزيادة إجادتهم لللغتين.

سأجعل آليات التدقيق الداخلي إلزامية وأكثر حزماً ونظاماً. يمكن إيجاد شفافية تامة بالاستعانة بمؤسسات التدقيق الخارجي وآليات الفحص الوطني.

إن فاعلية العمل العام قد أهدر بسبب الفساد الذي لم يعد عملاً إجرامياً نادراً. حيث أصبح مرئياً يومياً ويات يدمر كل جهود التنمية. سأخوض كفاحاً شرساً لتحقيق نظام حكومي واقتصادي مبني على أدوات الإدارة الحديثة للعمل العام.

1.3. زيادة إيرادات نظام الضرائب

سأزيد من الموارد العامة من خلال توسيع دائرة الضرائب لتشمل كل المصادر الغير المعروفة أو التي لم تعرف جيداً.

سأسرع في إعادة تنظيم عميق لنظام الضرائب حتى سساهم في تحسين الدخل، وإيجاد فرص العمل وبناء ثروات وطنية. سأقوم بإعادة صياغة قانون المناجم وقانون البترول بهدف جعل الساحة التجارية الوطنية أكثر جذبا لتحقيق الاستثمارات اللازمة لبزوغ حقيقي للقطاع الصناعي.

2.3. وضع حد للفوضى

إن مكافحة الفساد تعني القيام بعملية تطهير وتنسيق لقانوننا وكذلك إيجاد برنامج للتدريب والتوعية لمواطنينا.

سأضع نصوصنا القانونية على الشبكة الإنترنت كما سأضع سياسية لتقييم السياسات العامة لإيجاد إدارة مبنية على النتائج. سأركز كذلك على إعادة تنظيم هيئة الإحصائيات لتكون في خدمة المواطن، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والتجمعات المحلية والإدارة العامة وشركاء التنمية.

سأنشأ وكالة وطنية لمكافحة الفساد وتتكون هذه الوكالة من موظفي الدولة وممثلي منظمات المجتمع المدني. ستكون مهمة هذه الوكالة تدريب المواطنين والقيام بدور الوسيط بين الضحايا ومؤسسات القمع.

سأضع قانوناً لمكافحة الاغتناء الغير شرعي الذي سيجبر المواطنين المتهمين بتبرير وتوضيح مصادر ثروتهم.



سأضمن الاستقلالية التحريرية للهيئة الوطنية للإذاعة والتلفزيون كما سأسعى جاهدا لضمان استفادة كل القوى السياسية من خدمات الهيئة الوطنية للإذاعة والتلفزيون. سأنظم جلسات للتفكير العميق من أجل إعادة هيكلة مهامات ولوائح الهيئة الوطنية للإذاعة والتلفزيون. سأزيد الدعم العام الذي يعطى للصحف وسأوفر الظروف اللازمة لتوزيعها توزيعاً عادلاً. سأسعى إلى ضمان تعددية دائمة لرؤى ووجهات النظر من خلال مساعدة وسائل الإعلام الخاصة على تحمل تكاليف الإنتاج العالية أحياناً.

3. تطهير المالية العامة ووضع حد للاغتناء الغير

□ رعي

إن المالية العامة عبارة عن موارد وطنية خصصت لتنفيذ أنشطة ذات منافع عامة. لذا، كل كيان يحصل على تمويل عام يجب أن يرفع تقريراً عن تفاصيل صرف هذه الأموال ونتائجه إلى الحكومة. لتحقيق هذا الهدف يجب أن نقوم بتدقيق مؤسساتي لصرفيات جميع الأقسام والإدارات من حيث الدخولات والصرفيات بغية إعادة هيكلتها.



سأضمن استقلالية تامة لمحكمة الحسابات من خلال تغيير طريقة تعيين أعضائها وخطه عملها وعدم قابلية قضائها للطرد أو الإزاحة من مناصبهم.

4. إعطاء انطلاقة جديدة لنظام الصحي

إن نظامنا الصحي يحتضر. وبالرغم من الإمكانيات المادية التي تضخها تشاد وشركاؤها الدوليين، الملايين من التشاديين لا يحصلون لا على العلاجات الأولية ولا على خدمات صحية نوعية. إن تخطيط عملية الحصول على العلاج وتوزيع المؤسسات الصحية يتم اليوم دون الاستناد إلى أسس وبائية أو جغرافية أو مالية أو اجتماعية. بسبب ندرة الموارد البشرية المؤهلة، إن نظامنا الصحي غير فعال في علاج أمراض كالتهاب الكبد الوبائي، والسكري، وأمراض القلب والأوعية الدموية، وأمراض الكلى التي يعاني منها الآلاف من التشاديين.

1.4. اقتراح نظام إداري جيد للصحة

أتعهد بإعادة توزيع المؤسسات الصحية بالأخذ بعين الاعتبار المعايير الديموغرافية والبعد الجغرافي لكل منطقة. كما سأنشأ مراكز متخصصة لسد الحاجات الصحية الخاصة ببعض البلديات التي تعاني من مشاكل صحية خاصة مثل لدغات العقارب في منطقة بوركو إينيدي وتبستي (BET)، ولدغات الأفاعي في بابوكوم (Baibokoum)، وداء المثقبات البشرية الإفريقي (trypanosomiasis) في اللوقونين الشرقية والغربية وماندول الخ...

سأثبت قيادة الحكومة في تنسيق العمل الاجتماعي. ستقوم الإدارات الحكومية بإعداد وثائق وخطط السياسات والتوجيهات الصحية، وتقوية نظام التوعية الصحية، وتوفير التمويل وكذا تدريب موظفي القطاع الصحي.

أتعهد بتعزيز التطبيق الفعلي لسياسات الأدوية لأوفر النوعية الجيدة من الأدوية الأساسية.

2.4. زيادة عدد وقدرات موظفي القطاع الصحي، ورفع الحواجز التي تعوق الحصول على العلاج

سأعين الموظفين المؤهلين في المؤسسات الصحية. سيكون في كل مركز صحي ممرضين، ويكون في كل مستشفيات المقاطعات طبيبان على الأقل وفي مستشفيات الأقاليم متخصص واحد على الأقل وخمسة أطباء عموميين.

قبل نهاية فترة حكمي، سأوظف 700 طبيب جديد في نظامنا الصحي أو سيكونون قيد التدريب. لذا سأنشأ كلية طب في جامعة مندو إضافة إلى جامعة إنجمينا وجامعة أبشه اللتين سأقوم بتقويتهما. سيكون في كل هذه المدن مستشفى جامعي وستجهز هذه المستشفيات بأجهزة طبية حديثة للاستفادة القصوى لطلاب كليات الطب وإعطاء علاج متخصص للشعب. سأولى برامج تدريب وتخصص الأطباء أهمية قصوى. سيكون هناك تدريبات تخصصية في كلياتنا أو في الجامعات الأجنبية إذا كانت إمكانياتنا محدودة.

سأنشأ صندوقاً للتضامن الصحي لتوفير العلاج لكل التشاديين في المؤسسات الصحية العامة. وسأوفر العلاج من خلال نظام ضمان صحي ستحدد طرق وضعه بالتشاور مع موظفي القطاع الصحي العام والخاص والمجتمع المدني.

3.4. الصحة هي، قبل كل شيء، التوعية والوقاية

سنكون تقوية الأنشطة الوقائية من صميم أولوياتي. لذا سيكون التركيز على إخبار وتعليم الجماهير طرق المحافظة على النظافة البدنية ونظافة البيئة والتغذية النظيفة والمتوازنة، والأنشطة الرياضية الفردية والجماعية وكذلك الترفيه. كما سنقوم باتخاذ قرارات لتفادي حوادث السير وتقليص استهلاك الكحول والمخدرات بالنسبة للشباب.

5. ضمان التعليم الجيد لمواطنينا

بيمنا تزايدت موارد دولتنا مع إنتاج النفط توجد الكثير من الفصول المبنية بالطين وحتى بقش الذرة والسسم. ويجلس التلاميذ على الأرض أو على اللبنة أو جذوع الأشجار. ويضاف إلى هذه اللوحة السوداء للتعليم الحكومي، العنف في الأوساط المدرسية وغياب الأخلاق وضعف مستويات التلاميذ. يأتي الإهمال وتمشية الطلاب في بعض المدارس الخاصة ليزيد الأمر سوء في نظام تعليمي أهل إلى الموت. لذا يجب أن نقوم بخطوات جادة لتحسين نظامنا التعليمي.



(communautaires) ورفع علاواتهم. سأقترح توظيف المدرسين الريفيين ذوي المؤهلات العليا في الوظيفة العامة.

أتعهد بتوظيف كل خريجي معاهد المعلمين كل الدفعات وتوزيعهم في المدارس لأداء مهامهم. نظرا للحاجيات الضخمة لنظام التربوي، إنه ليس من المقبول أن نهدر شهادات وخبرات الخريجين بإبقائهم في البطالة.

سأنتهج سياسة اللاتسامح مع كل من يتورط في العنف في الأوساط المدرسية وذلك عن طريق استعادة سلطة وهيبة الأساتذة وكذلك إدارات وأجهزة التأديب في المدارس والفصول الدراسية.

سأضمن توزيعا جغرافيا جيدا للمؤسسات المدرسية بالأخذ بعين الاعتبار الكثافة السكانية والأهداف الوطنية للتربية.

2.5. لنضع التميز والإبداع في قلب جامعاتنا

يجب أن نوجه التعليم العالي إلى صميم هدفه الأساسي والذي هو البحث العلمي. إن هدي هو جعل جامعتنا منبعا للامتياز والإبداع في خدمة المجتمع. بعد تولي السلطة سأشجع وأكثف توظيف المحاضرين والباحثين ذوي الكفاءات العليا في التعليم العالي بحيث يشغل مناصب المحاضرين مع نهاية فترتي حكمي أشخاص مؤهلون. أما المحاضرون الذين لم يحصلوا على درجة الدكتور فسيتم تشجيعهم على تحضير الدكتوراه عن طريق منح دراسية حكومية. من الضروري تحسين أوضاع الطلاب. كل الطلاب التشاديين الذين سجلوا في الجامعات والمعاهد سيستفيدون من برنامج منح للسكن والتصوير. كما سيُنشأ أقسام لتوجيه الخريجين للاندماج في الحياة المهنية.

سأبني في كل مدينة جامعية مكتبة قادرة على توفير المصادر للتعليم عن بعد وكذا أحدث المعلومات في كل المجالات.

سأوظف جهودي للاستقلالية الإدارية للجامعات العامة وتكوين مجالس إدارية لكل مؤسسة جامعية. وبصفتي رئيسا للجمهورية لن أتدخل في تعيين رؤساء الجامعات، سيتم انتخابهم من قبل زملائهم بشكل ديمقراطي.

1.5. توفير التعليم أفضل

للوصول إلى هذه الغاية، يجب أن نزيد القدرات الاستيعابية للمؤسسات المدرسية. أتعهد بأن تكون كل المدارس والثانويات مبنية بالمواد الصلبة قبل نهاية فترتي. كما ستجهز هذه المدارس بالكتب وغيرها من الأدوات اللازمة للعملية التربوية. وسأعفي أولياء أمور التلاميذ عن كل الرسوم ما عدى الزي المدرسي والذي سيكون موحدا لكل مستوى ابتدائي وثانوي.

سأضع مشكلة معلمي المدارس والأساتذة الريفيين في صميم أولويات حكومتي. سأقوم بإعادة هيكلة الأوضاع الخاصة بالمعلمين والأساتذة الريفيين حتى أجهز النظام التربوي في تشاد بمدرسين في الابتدائي نشطين وجادين وعلى مستوى عال من التدريب والتأهيل التربوي حتى يقوموا برفع تحدي ضعف المستويات. سأقوم بصرف متأخرات رواتب المدرسين الريفيين (Maîtres)

3.5. تقوية التدريب على المهن الصغيرة بالنسبة للفتيات في الدراسة

يعاني تشاد من نقص في الأيدي العاملة المؤهلة في العديد من مجالات سوق العمل. ونلاحظ أن العديد من الشباب الفاشلين في الدراسة عاطلون عن العمل، دون أي أمل للمستقبل ودون أي مقدرة على المساهمة في تنمية الوطن.

سأسعى جاهداً إلى تقليص البطالة في أوساط الشباب سواءً كان في المدن أو في الأرياف عن طريق تأهيلهم حسب الحاجة المحلية. سأبني في كل منطقة مدرسة للتأهيل المهني لتقوية وتعزيز اقتصاد المنطقة.

سأصلح نظام دعم المبادرات الشبابية بحيث يُمكن التوظيف الذاتي الذي ينتج قيمة إضافية تسند إلى نظام التأهيل المهني.

6. استقلالية النساء والشباب من خلال إنشاء الشركات

في يومنا الحالي، أعمار قرابة 68% من الشعب التشادي أقل من 25 سنة. للأسف تشكل بطالة الشباب أكبر جرح للشعب التشادي. يعاني شبابنا من الفقر الذي ينتج فقدان القيم (تعاطي الكحول والبيغاء والإجرام الخ...). إن التظاهرات الشبابية الأخيرة تترجم جيداً بأسهم وتحبطهم من النظام الحالي.

إن ترك الشباب والنساء يعانون من الفقر بمثابة إهدار للحقوق الاجتماعية، إنه تضحية بمستقبلنا المشترك. ولا يمكننا أن نسمح بذلك.

1.6. إيجاد فرص اقتصادية لصالح الشباب والنساء

سأشجع الشباب والنساء على إنشاء المشاريع الصغيرة. أتعهد بتمويل 15000 مشروع لا تتجاوز ميزانيتها 3 ملايين فرنك يقدمها الشباب والنساء. سيتم توجيه المقاولين الشباب حتى يتمكنوا من إنشاء مشاريعهم. سأنشأ خلال فترتي 250000 فرصة عمل.

إن العطاءات العامة اليوم هي محركات اقتصادنا. للأسف منذ زمن طويل تمنح هذه العطاءات مباشرة لرجال أعمال ليس لديهم شركات ذات مقرات معروفة وليس لديهم عمال في الميدان. لذا سأمنح العطاءات للشركات التي

تدفع ضرائبها والتي لها موظفين مسجلين لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

إن التكنولوجيا تمثل عمالة المستقبل. لذا يجب علينا أن نمك شبابنا من الاستفادة القصوى من التكنولوجيا. في مدة لا تتجاوز السنتين سننشأ مدرسة كبيرة للتكنولوجيا وستكون مهمة هذه المدرسة تأهيل 2000 شاب من خلال تدريبات قصيرة وذات شهادات في المهن الرقمية (التجارة الإلكترونية، إنشاء التطبيقات، إنشاء مواقع الإلكترونية الخ...).

إن العديد من المناصب في القطاع الخاص يشغلها الأجانب مع وجود تشاديين مؤهلين. سأقترح إعفاءات عن الضرائب للشركات التي توظف التشاديين.

إنه من واجبنا أن نضمن حصول كل التشاديين على التوظيف في الوظيفة العامة كما أنه يجب علينا تحسين الوظيفة العامة. لذا سأنظم مسابقات للتوظيف في الوظيفة العامة.

سأسهل حصول الشباب على فرص إجراء التدريب في الوظيفة العامة وكذلك في الشركات الخاصة حتى أعطيتهم فرصة للاستفادة من الخبرات المهنية. أتعهد بخلق 10.000 فرصة عمل في الخدمة الوطنية سنويا ولا تتجاوز مدتها الشهرين وستكون في فترات الإجازة حتى يكون الشاب من الفئة العمرية 18-25 سنة جاهزة للاندماج الاجتماعي والمهني.

سأنشأ صندوقاً للاستثمارات لدعم الأنشطة التعاونية النسائية في المجالات المفيدة اقتصادياً.

2.6. الرياضة والترفيه كوسيلة لإخراج الشباب من الانحراف

إن تعاطي الكحول والمخدرات يشكل وسيلة لفساد القيم وهو ضار لمستقبل شبابنا في الأوساط المدنية والريفية على حد سواء. لوضع حد لذلك، سأنشأ وسائل ترفيهية سليمة من شأنها أن تساهم

في البناء الجسدي والعقلي والعلمي للشباب. كما
سأساند تعزيز الأنشطة الرياضية الفردية
والجماعية.



يحول دون الاندماج الاجتماعي والمهني
لمواطنينا. إذا توليت الرئاسة، ستهتم الحكومة
بالأشخاص المعاقين وستوفر لهم وسائل النجاح
الاجتماعي.

1.7. لن تكون الإعاقة بعد اليوم مأساة

سأسس مراكز للأشخاص الذين يعانون من
الإعاقات في خمس مدن كبرى في تشاد (أبشه،
منقو، إنجمينا، مندو وساره).
سأطالب بالاعتناء الخاص بالمعاقين في
الجامعات، والامتحانات والمسابقات الوطنية.
سأقوم بتعيين المعاقين في مناصب ومسؤوليات
عالية في الإدارة العامة.

2.7. مد يدنا للمواطنين الآتين من الدول التي نشبت فيها النزاعات والحروب

إن النزاعات العنيفة التي تعيشها الدول المجاورة
لنا قد أجبرت مئات الآلاف على اللجوء داخل
حدودنا. هؤلاء اللاجئين لا يجدون سوى أبسط
وسائل الحياة في معسكرات اللاجئين ومواقع
العائدين. لكون العائدين تشادين، سأعمل جاهدا
ليحصلوا على التسهيلات الإدارية والموارد
المالية اللازمة ليغادروا مواقع العائدين ويندمجوا
في المدن والقرى وذلك في مدة لا تتجاوز
السنين. سأستخدم السلك الدبلوماسي للتأكد من
أن ممتلكاتهم في دول النزاع قد تم المحافظة
عليها.

سأعطي الأوامر للخدمات القنصلية لضمان أمن
وسلامة التشاديين المتواجدين في دول النزاعات
وإجلاء كل التشاديين المقيمين في هذه الدول إلى
وطنهم. سأركز على لم شمل أعضاء الأسر.
لا أتواني في توفير السبل والإمكانات اللازمة
لمساعدة الأسر العائدة التي ترغب في العودة إلى
الدول المضيفة بعد انتهاء النزاعات.

3.7. إن تسديد أجور التقاعد غير قابل للمناقشة

إن أجور التقاعد حق للمتقاعدين. عندما أكون
رئيسا للجمهورية، سأؤكد من أن المتقاعدين
ووارثهم يستلمون أجورهم بانتظام. سأعمل على
إعطاء طابع لامركزي للصندوق الوطني
للمتقاعدين حتى تكون مراكز استلام الأجور
قريبة من المتقاعدين.

سأنتظم بطولات بين المدارس وبين الجامعات
لإظهار القدرات والمهارات.

سأضمن استقلالية الفدراليات الرياضية عن
السلطة السياسية وسأوفر الأدوات اللازمة لجعل
رياضيينا أكثر قدرة على خوض البطولات.

سأسعى إلى تنظيم البطولات الوطنية واستضافة
البطولات العالمية خاصة بطولات الدراجات
الهوائية ولعبة الكرات الحديدية (pétanque)
والعدو على المسافات البعيدة والسباحة الخ...
إضافة إلى ذلك الألعاب الكلاسيكية مثل كرة
القدم وكرة السلة والكرة الطائرة. لتحقيق هذا
الهدف سأقوم بتطوير الملاعب الموجودة حاليا
بحيث تستجيب للمعايير الدولية كما سأبني
ملاعب أخرى مع التركيز على الأقاليم حتى أتيج
فرصة ممارسة الرياضة وخوض البطولات
لسكان الأقاليم والأرياف.

سأجعل تنمية إرثنا الثقافي أحد أولوياتي. لذا
أتعهد ببناء متاحف في الأقاليم وقصرا وطني
للفنون والثقافة. سأشجع إقامة مهرجان سنوي
للفنون والثقافة والذي سيكون الهدف منه اكتشاف
وتكريم مواهب الفنانين الموسيقار، والرقاصين،
والرسامين والكتاب والقصاصيين الخ....

7. العمل على إيجاد التضامن الوطني

لا يجب أن تكون الإعاقة البصرية والسمعية
والعضوية الناتجة عن المرض أو العمر عائقا

سأنشأ منذ السنة الأولى لتولي للحكم بنكا وطنيا للسكن والعقارات.

9. إخراج دولتنا من الانغلاق

إن تشاد دولة حبيسة لذا فهي تعتمد على جيرانها في معظم تجارتها الخارجية. إضافة إلى هذه العقبة، يعاني بلدنا من نقص حاد ورداءة في شبكات الطرق المعبدة. كما يشكل نقص المطارات تحديا كبيرا أمام عجلة التنمية في الأقاليم. عندما أتولى رئاسة الجمهورية سأعمل جاهدا وسأؤخذ خطوات جادة وملموسة لإخراج دولتنا من العزلة والانغلاق. سأزيد طول شبكة الطرق المعبدة من 2000 كيلومتر إلى 6000 كيلومترا.



سأؤخذ الإجراءات اللازمة لربط حاضرات الأقاليم الـ 23 بالطرق المعبدة علما بأن حاليا فقط 10 منها مرتبطة بطرق أسفلتية. وبهذا سنصل إلى مرحلة متقدمة جدا نحو اللامركزية الفعلية لأراضينا.

سأقوم بتعبيد الطرق الصغيرة التي تغلب دورا اقتصاديا هاما وربطها بشبكة الطرق الوطنية. ستكون الأولوية تعبيد الطريق الذي يربط بين المدن الآتية: دوبا - بودو - بيبوتو، هام - فيانقا - بالا، كيلو - قونو - قايا - بالا، أنقندي - كمرا - مواسيلا، كليو - بيري - لاي - دوبا.

أؤعد بإنشاء طرق معبدة لتسهيل التبادل التجاري والثقافي مع الدول المجاورة. ستكون أولويتي تعبيد الخطوط التالية: أبشه - أدري - الحدود السودانية، بول - باقاسولا - الحدود النيجرية، كيلوا - بالا - ليري - الحدود الكاميرونية، ساره - سيدو - حدود إفريقيا الوسطى، دوبا - قوري - حدود إفريقيا الوسطى، بنقور - الحدود الكاميرونية.

سأعمل على زيادة أجور المتقاعدين في كل دورة حتى يتوافق دخلهم مع الغلاء المعيشي. سأنشأ صندوقا لدعم الأسر وسيكون علمه دعم تعليم الفتيات من الأسر الفقيرة وسيدبر الصندوق النساء.



8. ضمان ماوى مناسب لكل التشاديين

يعيش مواطنونا في ظروف سيئة للغاية. إن التنظير في أسعار العقارات جعلت إمكانية الحصول على أرض في المدن أمر مستحيل بالنسبة للتشادي العادي. نرى سوء الأوضاع في البيوت الطينية والأسوار المشتركة حيث تكتظ العديد من الأسر. وهذا يشكل جوا مناسب لانتشار بعض الأمراض مثل الملاريا وحمى التيفود والكوليرا. توفير سكن مناسب لمواطني سيكون من صميم عملي كرئيس للجمهورية.

أؤعد ببناء سكنات اجتماعية في المدن العشر الأكثر كثافة من حيث السكان. سأسهل الحصول على قروض العقارات بالنسبة للموظفين الحكوميين الذين يرغبون في ذلك.



سأؤجد نظام دعم لأسعار مواد البناء حتى تكون في متناول الجميع. أؤعد بتوفير 75% من حاجة البلد من الإسمنت عن طريق الإنتاج المحلي للإسمنت باستغلال الكميات المتوفرة في باطن الأراضي التشادية.

بدعم الأسمدة المنتجة محليا حتى تكون في متناول جميع المزارعين. كما سأنشأ مصنعا لإنتاج وتوزيع البذور المعدلة والمناسبة لظروف بيئتنا. كما أتعهد بزيادة المساحات المزروعة وتجهيزها بنظام ري حديث ومضمون.

سأضع برنامج مكثفا لنقاط المياه (الآبار وأحواض السقاية) وتأمين طرق لتنقل وهجرة المواشي لتحسين إنتاج المواشي. وسأضمن كذلك حصول الرعاة على اللقاحات والمواد الحيوانية التقنية وطرق اختيار الجينات لضمان صحة وسلامة المواشي. سأشجع كذلك توطين المواشي من خلال إنشاء نقاط لإنتاج الأعلاف ومواد غذائية للمواشي، الأمر الذي سيساهم بقوة في حل النزاعات بين المزارعين والرعاة.



سأترجم مشروع بناء السكة الحديدية إلى الواقع مع تغير مسار السكة الحديدية لتكون كالتالي : إنقوندرى - موندو، سار - مندو - كيلو - بونقور - إنجيمنا، أبشه - أدري - الجنية، أبشه - آتي - منقو - إنجيمنا.



سأبني في كل من مدينة فايا وموندو وساره وأبشي ومنقو مطارات دولية وفقا للمعايير الدولية. كما سأبني مطارات صغيرة في المدن الصغيرة ذات الأهمية الاقتصادية.

10. الزراعة والرعي وصيد الأسماك هي مقومات اقتصادنا

أكثر من 80% من سكان تشاد يعيشون في القرى والفرقات ويواجهون أوضاع معيشة في غاية الصعوبة وفي بؤس متزايد. إن نظام الفصل والتفرقة ضد العالم الريفي ليس مقبولا. أتعهد بتنمية الاقتصاد الوطني من خلال الزراعة والرعي وصيد الأسماك كأدوات أساسية للتنمية. فيما يخص الوضع القانون للأرض، مع الاستفادة من القوانين العرفية الموجودة حاليا، سأعد قانونا للأراضي الريفية سيتضمن هذا القانون بنودا واضحة لتحديد قانون ملكية الأرض لتسهيل إجراءات امتلاك الأراضي وتأمين الملكيات.

لنزيد مستوى إنتاجنا الزراعي بشكل دائم، أتعهد بدعم قطاع الزراعة لإيجاد مكننة (استخدام الماكينات والآلات الزراعية) متناسقة للزراعة. سأقوم بدعم 250.000 محراثة (أداة حرث) لأعطى كافة الأراضي الزراعية. سأأخذ إجراءات لتصنيع المحراثات محليا في تشاد.

كما سأشجع القطاع الخاصة على الاستثمار في بناء مصانع محلية للأسمدة وستقوم الحكومة

أتعهد بتعزيز تربية الدواجن والنحل اللذين سيلعبان دورا هاما في تنمية اقتصادنا. لضمان مساهمة زراعتنا ورعيانا وصيدنا مساهمة كبيرة في تنمية بلدنا، سأخذ إجراءات قانونية لحماية البيئة. وستركز هذه الإجراءات على منع استيراد بعض المواد (خاصة الأكياس البلاستيكية الغير قابلة للتحلل أو اللیده) وتنظيم جيد وحاسم لصيد الأسماك (طريقة الصيد، حجم الشباك)، وحماية البيئة للحفاظ على الحياة النباتية والحيوانية.

11. الشروع في التصنيع وانطلاق الإنتاج التجاري والحرف اليدوية

مع وجود ثروة زراعية وحيوانية هائلة، لا تقوم دولتنا بالتصنيع المحلي لمواد زراعتنا ورعيانا. معظم المنتجات التي نستهلكها مصدرها من الخارج، وينتج عن ذلك مغادرة رؤوس الأموال إلى الخارج.

سأضع نظاما قانونيا لتفادي المدد الطويلة لإنشاء الشركات وحماية المستثمرين لضمان طريقة جيدة لتنفيذ الصفقات. يجب أن نجعل الجمارك وإدارات الضرائب فاعلة كما يجب أن نسهل المعاملات الإدارية فيهما بصورة عاجلة حتى نقوي البيئة التجارية ونجذب المستثمرين الأجانب.

سأسرع إعادة بناء وتنظيم الشركة الوطنية للأنسجة كما سأنشأ شركات جديدة حتى أضمن الاستفادة المحلية من القطن التشادي.

سأشجع بناء وحدات صناعية خاصة في مجال المنتجات الزراعية والحيوانية. وذلك عن طريق إنشاء المدايع ومصانع إنتاج الأعلاف.

سأنشأ بنكا عاما للاستثمار والذي سيكون أداة لتمويل الشركات الصغيرة والكبيرة التي يصعب عليها الحصول على قروض من البنوك التجارية الكلاسيكية.

سأعزز الثروة الحرفية لأجعل منه وسيلة فعالة لمكافحة هجرة سكان الأرياف والفقر في الأقاليم. كما أنوي تنظيم صالون دولي للتجارة والحرف اليدوية والزراعة مرة في كل سنة.

12. الاستفادة من ثروات المناجم ومصادر الطاقة

إن باطن أرضنا يحتوي على الكثير من الموارد لكن قطاع المعادن عندنا قليل التطور ومساهمته في الاقتصاد الوطني بسيطة جدا (4% من الناتج المحلي). فقط العطارون وكلور الصوديوم والذهب الغريني تنتج بطرق تقليدية. إن الصعوبات في هذا القطاع ناتجة عن أسباب مالية وتقنية لكنها ناتجة كذلك عن غياب الإرادة السياسية. الطاقات المجددة وخاصة الطاقة الشمسية والطاقة الهوائية ما زالت متعثرة. ولا نستفيد من الطاقة المائية. يجب أن تستغل كل مصادر الطاقة هذه للتنمية الصناعية والاقتصادية والاجتماعية لبلدنا.

بعد تولي للسلطة، سأكثف البحث في كل المناطق الواعدة من حيث المناجم حتى نعد جردا محدثا عن المناجم في تشاد. لتحقيق هذا الهدف، من الواجب أن نقوي القدرات الوطنية في البحث الجيولوجي والمنجمي عن طريق تدريب الكوادر وتجهيز مختبراتنا بالأجهزة الحديثة.

سأشجع بناء مراكز الطاقة الهجينة (الطاقة الحرارية والشمسية) لتوفير الكهرباء بشكل دائم في المدن الكبيرة من خلال استخدام الطاقة الشمسية في النهار والطاقة الحرارية في الليل.

سأضع برنامجا واسعا لتوصيل الكهرباء في الأرياف من خلال الطاقة الشمسية والهوائية حتى يتم تحديث الإدارة المحلية وكذا التعليم والصحة. إن وفرة الكهرباء بشكل منتظم ستسهل حصول سكان الأرياف على المعلومات والفرص الاقتصادية الجديدة.

سأعمل على ضمان الاستخدام الفعلي للغاز المنتج في الحقول النفطية حتى نزيد إنتاج الطاقة الكهربائية. سأعمل على إعفاء تام عن الجمارك والضرائب لكل أدوات إنتاج وتوزيع الطاقة الشمسية والغاز المنزلي.

سأحدث مشروع توصيل الكهرباء من دول الجوار لتوصيل الكهرباء من مراكزهم الكهربائية.

الأهمية السياحية كما ساعمل على تقوية القدرة الاستقبلية لفنادقها.



سأخفض ضرائب المطارات وسأعمل على اعتماد ضريبة ذات قيمة مضافة (TVA) للقطاع السياحي والفندقي. أنوي من خلال هذه الخطوة تخفيض أسعار تذاكر الطيران الجد مرتفعة وكذلك أسعار الفنادق وإيجار السيارات السياحية.

14. الدفاع عن أراضينا، حماية مواطنينا

إن البيئة الأمنية التشادية متأثرة بعدم الاستقرار في بعض دول الجوار (خاصة إفريقيا الوسطى وليبيا) وكذلك تقدم الحركات الجهادية (بوكو حرام والقاعدة في المغرب العربي) كل هذه العوامل تمهد لنوع من الشعور بغياب الأمن لدى شعبنا. ويضاف إلى ذلك الجرائم في المدن، اختطاف الأطفال والنزاعات بين المزارعين والرعاة التي تؤثر مباشرة على حياة شعبنا. لذا سيكون تكوين جيش منظم ومدرب بشكل أفضل ومجهز بالعتاد العسكري الحديث للدفاع عن أراضينا تحديا يجب على أن ترفعه حكومتنا. سأدعو قيادات الجيش لإجراء إصلاحات عميقة في جيشنا وتحديثه وإيجاد توازن بين عدد أفراده والحاجة. سنضع سياسة جيدة للاندماج الاجتماعي للذين ليس بإمكانهم البقاء في الجيش حتى ينخرطوا جيدا وبفاعلية في سلسلة الإنتاج. سأجعل تخصص ومهنية القوات المسلحة أمرا واقعا. سيتم تحديد مهام كل من جهاز الشرطة الوطنية والدرك الوطني وكذلك الحرس الوطني التشادي المتنقل (GNNT) بوضوح. سيتم التوظيف في القوات المسلحة حسب معايير موضوعية بناء على القدرة على القيام بهذه المهمة.



13. جعل السياحة وقطاع الفنادق وسيلة لافتتاح تشاد على العالم

بالرغم من الإمكانيات السياحية الهائلة، يظل القطاع السياحي في تشاد متواضعا. فعدد السياح الأجانب أقل من 100.000 سائح في السنة وأما بالنسبة للسياحة الداخلية فهي شبه منعدمة. معتقدين بأن قطاع السياحة يجب أن يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأمتنا، سأعمل على إيجاد البيئة اللازمة لتعزيز هذا القطاع.

سيكون ضمن أولوياتي، إعداد خريطة لكل الموقع ذات الأهمية السياحية حتى يتم حصر الإمكانية السياحية لدولتنا.

سأعيد تنظيم محميتي زاكوما (Zakouma) وماندا (Manda) إضافة إلى تعزيز قوي للمواقع السياحية في إقليم بركو إينيدي وتبستي (BET). سأأخذ إجراءات خاصة لبناء مراكز سياحية وفنادق حديثة حول هذه المواقع.

سأدعم السياحة الداخلية لتعريف التشاديين بوطنهم أكثر وحثهم على حبه. سأقوم بتنظيم دورات سياحية لصالح التشاديين. كما سأشجع بناء حدائق الحيوان في المدن الكبرى ذات

للتشاور الدائم والمتواصل بيني وبين رؤساء الدول المجاورة.

سأقوي التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف في المجال الأمني. ستبقى العمليات الأمنية مع فرنسا والنيجر ونيجيريا والكاميرون والسودان كما سيتم تقويتها. بعد ثلاثة أشهر من تولي السلطة، سأعمل على جعل القوة المشتركة لمكافحة بوكو حرام عملية كما سأنسق أهدافها مع أهداف قوة برخان.

اليوم، بات تهديد الدول الإسلامية على أبوابنا لكن لا تبقى حكومتنا خاملة. في مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر، سأنظم جلسات واجتماعات دولية للتفكير حول تهديد الدولة الإسلامية وسبل مواجهة النشاط الضار الذي تقوم به هذه المنظمة في هذه المنطقة. سأوجه دبلوماسيتي إلى العمل بفعالية لتكوين حكومة شرعية في ليبيا.

ستكون دبلوماسيتنا أيضا دبلوماسية في خدمة تميمنا. لذا سأبذل جهودا جبارة ليستفيد وطننا من المبادرات الدولية لصالح الدول النامية. سنركز على الحصول على الدعم العام للتنمية وجعله أكثر فاعلية. سنتبنى التعهدات الدولية التي اتخذت بهذا الخصوص لنجعل الدعم الدولي فرصة وسيلة للتنمية وطننا. كما سنتبنى دبلوماسية تجارية، تحمل في طياتها الأمل لزيادة الدعم العام للتنمية وكذلك لجعل المنتج التشادي



مرجعا من حيث الجودة في الأسواق الدولية.

سأولي أهمية خاصة لمهنية الشرطة الوطنية من خلال تدريبات عالية وتجهيزهم بالمعدات المناسبة نظرا للأشكال الجديدة التي بدأت تتخذها التهديدات والجرائم وخاصة الإرهاب.

سأقوي إمكانيات مؤسسات التدريب العسكري والشبه عسكري (المدرسة الوطنية للشرطة والمدرسة الوطنية للدرك الوطني وتجمع المدارس العسكرية "GEMIA") مع إيجاد تعاون خارجي لضمان تدريب جيد لعناصر قوات الدفاع والأمن.

سأضع حدا للرتب الموهوبة والغير مستحقة. بناء على اللوائح العامة لكل جهاز من أجهز قوات الدفاع والأمن، سيسود النظام في الجيش وسيتم التعيين في مناصب القيادة باعتبار مؤهلات واستحقاق وكفاءات الجنود.

يقلقتي الوضع الاجتماعي لجنودنا. لذا سأقوم بتحسين أوضاعهم ورواتبهم وكذلك ظروفهم المعيشية والمهنية حتى نتيح لهم أداء مهماتهم في احترام قوانين العمل واحترام كرامتهم الإنسانية.

15. اعتماد دبلوماسية الحضور

عندما أكون رئيس للجمهورية سنوجه نشاطنا الدبلوماسي نحو إشراقه بلدنا في الساحة الدولية وزيادة نموه الاقتصادي. لن نتراجع تشاد عن تعهداتها الدولية. ستبقى المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (CEMAC) ومجموعة دول وسط إفريقيا والاتحاد الإفريقي المهدي الطبيعي لبروزنا في الساحة الدولية. سنتبنى تشاد دبلوماسية المثول والفاعلية لتحقيق أهداف هذه المنظمات الإقليمية والقارية.

في كل سنة يموت الآلاف والآلاف من الشباب الإفريقي أثناء محاولتهم الوصول إلى أوروبا. الآلاف والآلاف من النساء والأطفال ضحايا النزاعات يعيشون ظروف سيئة للغاية في المعسكرات. الآلاف والآلاف من الأفارقة يعانون البؤس بسبب التغير المناخي. سأنتهز فرصة رئاستنا للاتحاد الإفريقي لأدافع عن حقوق هؤلاء.

سأقوي التعاون الأمني مع دول الجوار. ستكون أولويتي طمأنة دول الجوار وذلك بمشاركة في تأمين حدودنا المشتركة. أتعهد بإيجاد إطار